جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY
مركز دراسات الخليج
GULF STUDIES CENTER
كلية الآداب والعلوم COLLEGE OF ARTS AND SCIENCES

مركز دراسات الخليج/ تقرير (6)

الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران وتداعياتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي

إعداد: سينيم جنكيز، نسيبة هجرت بطال أوغلو، فرح القواسمي

ترجمة:سامي حسن عرار

جدول المحتويات

مقدمة 4

دولة قطر 5

حجم الهجمات 5

البيانات الرسمية 6

التدابير الداخلية 8

المملكة العربية السعودية 9

حجم الهجمات 9

البيانات الرسمية 10

التدابير الداخلية 12

دولة الإمارات العربية المتحدة 13

حجم الهجمات 13

البيانات الرسمية 14

التدابير الداخلية 16

دولة الكويت 16

حجم الهجمات 16

البيانات الرسمية 18

التدابير الداخلية 19

مملكة البحرين 19

حجم الهجمات 19

البيانات الرسمية 20

التدابير الداخلية 21

سلطنة عُمان 21

حجم الهجمات 21

البيانات الرسمية 22

التدابير الداخلية.....22
الخاتمة 23

مقدمة

شنت الولايات المتحدة وإسرائيل، في الثامن والعشرين من فبراير 2026، ضربات عسكرية واسعة النطاق على الأراضي الإيرانية، إيذاناً باندلاع الحرب الثانية بين هذه الدول منذ يوليو 2025؛ وما هي إلا ثلاث ساعات أو أقل حتى ردت طهران بهجمات انتقامية استهدفت جيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي. وساق المسؤولون الإيرانيون مبررات لهذه الهجمات زاعمين أنها اقتصرت على استهداف القواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة على أراضي دول المجلس، والتي يُدّعى أن الهجمات ضد إيران قد انطلقت منها أو حظيت بتسهيلات عبرها. وجاء هذا التصعيد الإيراني على الرغم من التأكيدات المتكررة الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي، في الأسابيع التي سبقت النزاع، بأن أراضيها ومجالها الجوي لن تُستخدم تحت أي ظرف من الظروف لتسهيل أو شن أي هجمات ضد دول أخرى. وعلاوة على ذلك، وفي حين ادعت طهران أن صواريخها وطائراتها المُسيرة لن تضرب سوى الأهداف العسكرية، إلا أن الغالبية العظمى من هجماتها طالت البنية التحتية المدنية؛ بما في ذلك المطارات والفنادق ومنشآت النفط والغاز الحيوية في جميع أنحاء المنطقة. كما لوحت إيران بتهديدات باستهداف البنوك والمؤسسات التعليمية المرتبطة بمستثمرين أو مساهمين أمريكيين. وفي معرض الرد على هذه الهجمات، سارعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطبيق حزمة من التدابير الاحترازية؛ تمثلت في إغلاق المجال الجوي، وتعليق الرحلات الجوية التجارية والأنشطة العامة، والتحول نحو أنظمة العمل والتعليم عن بُعد. كما أُجبرت العديد من شركات النفط والغاز على إعلان "حالة القوة القاهرة" إثر تعرضها لاستهداف مباشر، مما اضطرها إلى وقف عملياتها التشغيلية لحين انتهاء الأعمال العدائية. وفي السياق ذاته، أدى إغلاق إيران لمضيق هرمز إلى تقييد الحركة التجارية وأسواق الطاقة، مما أسفر عن تداعيات سلبية على إمدادات النفط والغاز الطبيعي المسال العالمية القادمة من دول الخليج، وتسبب في الوقت عينه بنقص عالمي حاد في إمدادات المواد الحيوية مثل الأسمدة والهيليوم وغيرها من المواد الاستراتيجية. كما طالت الاضطرابات قطاعات رئيسية أخرى كقطاع التعليم، والنقل، والسياحة، والعقارات. ويهدف هذا التقرير إلى تقييم التداعيات الأمنية للهجمات الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تمت هيكلة التقرير بحيث يدرس كل دولة من الدول الست الأعضاء على حدة، وذلك عبر ثلاثة أبعاد رئيسية: طبيعة وحجم الهجمات التي تعرضت لها كل دولة، والتصريحات الرسمية الصادرة عن السلطات الحكومية على الصعيدين الداخلي والدولي، والتدابير المحلية المطبقة استجابةً لتلك الهجمات والتهديدات. وتُتيح هذه الهيكلة فهماً شاملاً ومقارناً لآليات استجابة كل دولة للضربات الإيرانية والتهديدات الأمنية المتطورة. ويُغطي التقرير الفترة الممتدة من 28 فبراير إلى 26 أبريل.

دولة قطر

حجم الهجمات

شكلت التطورات المتصاعدة في الثامن والعشرين من فبراير صدمة لدولة قطر، إثر انطلاق صواريخ إيرانية باتجاه البنية التحتية المدنية داخل أراضيها. فقد حافظت الدوحة وطهران، على نحو عام، على علاقات براغماتية متوازنة، وأظهرتا تنسيقاً دبلوماسياً ملموساً إبان جهود الوساطة القطرية بين إيران والولايات المتحدة. وفي الخامس عشر من أغسطس 2023، تُوجت جهود الوساطة القطرية بالنجاح، مسفرةً عن إبرام اتفاق لتبادل السجناء بين طهران وواشنطن [1]. وعلى الرغم من طبيعة هذه العلاقات، أبلغ مواطنون ومقيمون في قطر عن سماعهم لسلسلة من الانفجارات، والتي أوضحت السلطات لاحقاً أنها ناجمة عن اعتراض أنظمة الدفاع الجوي القطرية للصواريخ الإيرانية [2]. واستمرت الهجمات حتى ساعات المساء، حيث أعلنت السلطات عن إطلاق العشرات من الصواريخ، تم اعتراض معظمها بنجاح. ومع ذلك، تمكن صاروخان من بلوغ "قاعدة العديد"، في حين أدى تساقط حطام الصواريخ المعترضة إلى وقوع إصابات بين المدنيين في مواقع متفرقة بالدولة [3]. وتركزت معظم الإصابات في المنطقة الصناعية نتيجة سقوط الشظايا، حيث تأكدت إصابة 16 شخصاً بجروح متفاوتة الخطورة.[4]

وفي تصعيد خطير في الثاني من مارس، استهدفت إيران أكبر منشأة للغاز الطبيعي المسال في العالم بمنطقة رأس لفان. وأعلنت شركة "قطر للطاقة"، بصفتها المشغل الرئيسي للمنشأة في مدينة رأس لفان الصناعية ومدينة مسيعيد الصناعية، واللتين تلبيان نحو 20% من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي المسال [5]، عن اضطرارها لتعليق العمليات التشغيلية في المنشأة نتيجة الهجوم، معلنةً بذلك "حالة القوة القاهرة.[6] "

وأفاد سعادة المهندس سعد بن شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لـ "قطر للطاقة"، بأن ما يقارب 17% من منشأة رأس لفان قد دُمرت بالكامل [7]. وكان من بين أهم المكونات الحيوية التي طالها الدمار وحدات الصناديق الباردة المستخدمة لتنقية وتبريد الغاز قبل تصديره [8]. وقد أسفر الهجوم عن أضرار تشغيلية وبنيوية جسيمة، حيث يُقدر أن حجم الدمار قد يستغرق إصلاحه فترة تصل إلى خمس سنوات.

وفي اليوم التالي، الموافق الثالث من مارس، أكد الدكتور ماجد بن محمد الأنصاري، مستشار معالي رئيس مجلس الوزراء والمتحدث الرسمي لوزارة الخارجية، نجاح القوات المسلحة القطرية في اعتراض صاروخين إيرانيين كانا موجهين نحو مطار

حمد الدولي. وندد الأنصاري بالهجمات العسكرية الإيرانية التي استهدفت دول مجلس التعاون، مشيراً إلى أن الضربات الصاروخية طالت الأراضي الوطنية، والبنية التحتية المدنية، والمقدرات الاقتصادية الأكثر حيوية في دولة قطر.[9]

وفي الثالث من مارس أيضاً، أعلن المسؤولون القطريون عن إلقاء القبض على عشرة مشتبه بهم ينتمون لخليتين تعملان لصالح الحرس الثوري الإيراني. وقد أقر سبعة من المشتبه بهم بتورطهم في أعمال تجسس، بينما كان الثلاثة الآخرون ضالعين في التحضير لعمليات تخريبية.[10]

وعلى إثر تصاعد التهديدات الأمنية، شرعت السلطات في إخلاء المناطق السكنية المجاورة للسفارة الأمريكية [11]. وتلا ذلك إخلاء عدة مناطق سكنية أخرى مع تزايد احتمالات التعرض لهجمات. خاصة بعد أن أصدر الحرس الثوري الإيراني قائمة بالأهداف المحتملة، والتي تضمنت الشركات التجارية وشركات التكنولوجيا ذات الارتباط الأمريكي، فضلاً عن الجامعات الأمريكية [12]. وكإجراء احترازي، طُلب من سكان مناطق مثل "المدينة التعليمية"، التي تحتضن مقار الجامعات الأمريكية، إخلاء أماكنهم [13]. وقد عكست هذه التدابير مجتمعة مسعى أوسع للحد من المخاطر الأمنية وحماية المدنيين في خضم هذه التهديدات المتصاعدة.[14]

وفي الثاني والعشرين من مارس، وأثناء أداء مهام دورية استطلاعية روتينية، تحطمت مروحية عسكرية قطرية في المياه الإقليمية لدولة قطر، مما أسفر عن استشهاد جميع طاقمها المكون من سبعة أفراد. وضم الضحايا أربعة من منتسبي القوات المسلحة القطرية وثلاثة مواطنين أتراك؛ أحدهم يخدم ضمن القوات الجوية القطرية التركية المشتركة واثنان من الفنيين. وفي بيان مشترك، أكدت وزارتا الدفاع القطرية والتركية أن الحادث وقع نتيجة خلل فني.[15]

وأخيراً، وفي الحادي والثلاثين من مارس، صرحت وزارة الخارجية القطرية بأن توقف التنبيهات الأمنية عبر الهواتف لا يعني انتهاء الهجمات الإيرانية على الدولة، مشيرة إلى استمرار طهران في استهداف مواقع متعددة في قطر. غير أن القوات المسلحة القطرية أثبتت كفاءة عالية باعتراضها لأكثر من 90 بالمائة من الصواريخ والطائرات المسيرة المهاجمة.[16]

البيانات الرسمية

تُمثل البيانات الرسمية أداة رئيسية في إدارة الأزمات الداخلية [17]. فهي تهدف إلى تزويد الجمهور بالمعلومات الجوهرية مع الحفاظ، في الوقت عينه، على متانة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي علاقة حيوية لتجاوز أزمات كهذه. وقد عكست

التصريحات العامة التي أدلى بها المسؤولون القطريون توازناً دقيقاً ومدروساً بين الشفافية السياسية والأمن المجتمعي. إذ عملت على إعادة التأكيد على الروابط بين الدولة ومواطنيها، مبرزةً أهمية الثقة المتبادلة، والنوايا الحسنة، والأهم من ذلك، التنسيق المشترك للجهود خلال الأوقات العصيبة.

ومُنذ اندلاع الأزمة، عُقدت العديد من المؤتمرات الصحفية والمقابلات عبر القنوات القطرية المحلية والمنصات الإعلامية الدولية، بمشاركة نخبة من الدبلوماسيين القطريين البارزين. وسلط المسؤولون الضوء على الموقف القطري من الحرب، وقدموا تحديثات محلية تتعلق بالأوضاع السياسية، والاقتصادية، والأمنية في البلاد. وقد صدرت أهم التصريحات الرسمية للدولة عن معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء، وسعادة الدكتور محمد بن عبدالعزيز الخليفي، وزير الدولة بوزارة الخارجية، والدكتور ماجد الأنصاري، المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية. واتسمت هذه التصريحات بالاتساق والثبات، لا سيما فيما يخص إدانة الهجمات الإيرانية على البنية التحتية القطرية، فضلاً عن إبراز دور مؤسسات الدولة في التصدي للهجمات وحفظ الأمن الداخلي.

وفي الثالث عشر من مارس، أطل معالي الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وزير الداخلية وقائد قوة الأمن الداخلي (لخويا)، في مقابلة عبر شاشة تلفزيون قطر [18]. وجاءت إطلالته استجابةً للمخاوف الشعبية، حيث تناول ثلاثة محاور رئيسية تعنى بالوضع الأمني اليومي للدولة، وتأمين الاحتياجات الأساسية كالغذاء والدواء، وتوافر مياه الشرب النقية. وخلال المقابلة، طمأن معالي الشيخ خليفة الرأي العام مؤكداً أن جميع مؤسسات الدولة تعمل بتنسيق تام للحد من تداعيات الضربات الصاروخية ولضمان استقرار الجبهة الداخلية. وعزز معاليه هذه الطمأنينة بالإعلان عن خطط لرفع الاحتياطي الاستراتيجي من الغذاء لتلبية احتياجات السكان لمدة 18 شهراً، لافتاً إلى أن دولة قطر تمتلك أكبر خزان مياه في العالم، يكفي لتغطية الاستهلاك العام لمدة أربعة أشهر.[19]

علاوة على ذلك، أصدرت دولة قطر العديد من البيانات الدبلوماسية الموجهة إلى إيران عبر منصات محلية ودولية. ومع تمادي إيران في استهداف البنية التحتية المدنية القطرية، تصاعد التوتر مع طهران، مما دفع وزارة الخارجية إلى تسليم مذكرة رسمية للسفارة الإيرانية في الثامن عشر من مارس، خلال اجتماع عُقد بين إبراهيم يوسف فخرو، مدير إدارة المراسم بوزارة

الخارجية، وعلي صالح آبادي، سفير إيران لدى قطر [20]، معلنة اعتبار الملحق العسكري، والملحق الأمني، وطاقم السفارة أشخاصاً غير مرغوب فيهم، مع إمهالهم مدة 24 ساعة لمغادرة البلاد.[21]

وفي سياق متصل، وسّعت قطر من دائرة جهودها للتعاون مع الفاعلين الخارجيين. وكجزء من الجهود الدولية الرامية لتهدئة النزاع وإيجاد مخرج دبلوماسي، شارك حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في منتدى أنطاليا الدبلوماسي المنعقد في السابع عشر من أبريل [22] بهدف استكشاف الحلول المحتملة.

التدابير الداخلية

عقب الموجة الأولى من الهجمات الإيرانية في الثامن والعشرين من فبراير، بادرت الدولة بإرسال إنذارات طوارئ عبر الهواتف لجميع السكان، متضمنةً إرشادات أمنية رسمية صارمة يتوجب اتباعها [23]. وتجاوباً مع التدهور الأمني في اليوم ذاته، أغلقت قطر مجالها الجوي بصفة مؤقتة، مما اضطر الخطوط الجوية القطرية لتعليق كافة عملياتها الجوية حفاظاً على سلامة الرحلات المحلية والدولية.[24]

ومع استمرار الهجمات الإيرانية على قطر حتى ساعات المساء، عُقد مؤتمر صحفي رسمي مشترك ضم مسؤولين من وزارات الدفاع، والداخلية، والخارجية [25]. وخلال المؤتمر، وضع المسؤولون الرأي العام في صورة التطورات، مقدمين تحديثات مستمرة حول الوضع الأمني الداخلي، ومستعرضين الرد الرسمي للدولة حيال الأحداث المتسارعة. وعلاوة على ذلك، أعلن المسؤولون عن حزمة من التدابير الفورية والإلزامية، شملت تطبيق نظام العمل عن بُعد لكافة موظفي القطاع العام، باستثناء العاملين في القطاعات العسكرية، والدفاعية، والصحية [26]. كما وُجهت نداءات حازمة للجمهور بتجنب ترويج الشائعات واستقاء المعلومات والأخبار المتعلقة بالأزمة من المصادر الرسمية للدولة حصراً [27]. وأُختتم المؤتمر الصحفي بتوجيه رسالة طمأنة للسكان تؤكد أن دولة قطر، وعبر التنسيق الوثيق بين مؤسسات الدولة ذات الصلة، لن تدخر جهداً في اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية أرواح المواطنين والمقيمين وتأمين سلامتهم.

وبُعيد اختتام المؤتمر الصحفي، أعلنت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي تحويل جميع المدارس والجامعات في دولة قطر إلى نظام التعليم عن بُعد حتى إشعار آخر [28]. وتثبيتاً للتدابير المُعلن عنها خلال المؤتمر الصحفي، شرعت وزارة الداخلية في فرض عقوبات قانونية وإدارية صارمة، شملت فرض غرامات مالية؛ كغرامة قدرها مائة ألف ريال قطري لكل من يشارك

مقاطع فيديو أو صوراً للهجمات، مع احتمالية التعرض للاعتقال في حق الأفراد المتورطين بنشر معلومات مضللة [29]. وفي هذا الصدد، أعلنت وزارة الداخلية لاحقاً أن إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية والإلكترونية قد ألقت القبض على 194 فرداً من جنسيات مختلفة إثر إدانتهم بارتكاب هذه الجرائم.

وبعد مضي أربعة أسابيع، وفي أعقاب تقييم شامل للأوضاع الأمنية الداخلية، أعلنت وزارة الداخلية استئناف العمل المكتبي ابتداءً من الرابع والعشرين من مارس، في حين أعادت وزارة التربية والتعليم تفعيل نظام التعليم الحضوري في التاسع والعشرين من مارس.[30]

المملكة العربية السعودية

حجم الهجمات

في الثامن والعشرين من فبراير، سُمع دوي انفجارات عنيفة في العاصمة السعودية الرياض، فضلاً عن المنطقة الشرقية. وشنت إيران هجمات على مواقع متعددة داخل المملكة، شملت المنطقة الشرقية، وقاعدة الأمير سلطان الجوية، ومطار الرياض، وحقل شيبة النفطي، ومصفاة "سامرف"، ومصفاة "أرامكو" النفطية في رأس تنورة التي تعرضت للاستهداف مرات عدة، مما أسفر عن وقوع ضحايا وإصابات. وقد أُغلقت المصفاة لفترة وجيزة إثر هذه الهجمات، غير أنها استأنفت عملياتها التشغيلية لاحقاً.

وفي حين ادعت إيران أن هجماتها استهدفت الأصول الأمريكية والإسرائيلية، إلا أن ضرباتها طالت أهدافاً مدنية وبنى تحتية في جميع أنحاء المملكة. وشهدت المملكة العربية السعودية هجمات شبه يومية بالطائرات المسيرة والصواريخ، وإن كانت الدفاعات الجوية السعودية قد تمكنت من اعتراض الغالبية العظمى منها.

وفي الثالث من مارس، استُهدفت السفارة الأمريكية في الرياض بطائرتين مسيرتين، مما أدى إلى اندلاع حريق محدود ووقوع بعض الأضرار المادية [31]. وتلا ذلك في الرابع من مارس تعرض مصفاة "أرامكو" في رأس تنورة لضربة ثانية بمقذوف، مما أسفر عن مقتل جندي أمريكي [32]. وفي الثامن من مارس، أعلن البنتاغون عن مقتل جندي أمريكي جراء هجوم صاروخي إيراني استهدف قاعدة أمريكية في السعودية، ليكون بذلك سابع قتيل أمريكي يسقط في مسار الحرب ضد إيران [33]. وفي

التاسع من مارس، أعلن الدفاع المدني السعودي عن مقتل مقيمين اثنين من الجنسية البنغلاديشية وإصابة 12 آخرين، إثر سقوط مقذوف على منطقة سكنية في محافظة الخرج السعودية.[34]

وفي تصعيد بارز يوم السابع والعشرين من مارس، استهدفت صواريخ وطائرات مسيرة قاعدة الأمير سلطان الجوية، مما أدى إلى إصابة 12 جندياً أمريكياً وإلحاق أضرار بطائرتين على الأقل من طراز مخصص للتزود بالوقود جواً [35]. وقد وصف مسؤولون هذا الهجوم بأنه أحد أخطر الاختراقات التي طالت الدفاعات الجوية الأمريكية خلال هذه الحرب.[36]

علاوة على ذلك، استهدفت إيران خط أنابيب النفط "شرق-غرب"، المعروف أيضاً باسم "بترولاين" [37]، والذي يربط بين حقول النفط الرئيسية في المنطقة الشرقية للمملكة وميناء ينبع. وقد شكل هذا الخط مساراً استراتيجياً حيوياً لتحويل مسار صادرات النفط بعيداً عن مضيق هرمز الذي تعرض لهجمات إيرانية [38]. وتشير التقارير إلى أن ما يقارب نصف الهجمات التي شُنت على المملكة، والبالغ عددها حوالي 1000 هجوم بالطائرات المسيرة، قد انطلقت من الأراضي العراقية.[39]

وعلى النقيض من الكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، لم تعلن المملكة العربية السعودية عن أي اعتقالات لأفراد أو خلايا تعمل بالوكالة لصالح الحرس الثوري الإيراني [40]. وبدلاً من تبني استراتيجية هجومية رداً على الضربات الإيرانية، آثرت الرياض انتهاج سياسة الاحتواء، مع التركيز على التدابير الدبلوماسية والدفاعية، والمشاركة الفاعلة في الجهود الإقليمية الرامية لإنهاء الحرب، وذلك بالتوازي مع استمرارها في اعتراض الصواريخ والطائرات المسيرة الإيرانية التي تستهدف أراضيها.[41]

البيانات الرسمية

أدانت المملكة العربية السعودية بشدة "الهجمات الإيرانية السافرة والجبانة" التي استهدفت الرياض والمنطقة الشرقية، مؤكدةً نجاحها في التصدي لهذه الهجمات [42]. وفي بيان صادر عن وزارة الخارجية، أكدت المملكة أن هذه الهجمات لا يمكن تبريرها تحت أي ذريعة أو بأي شكل من الأشكال، وقد جاءت على الرغم من علم السلطات الإيرانية التام بتأكيد المملكة على عدم السماح باستخدام مجالها الجوي وأراضيها لاستهداف إيران [43]. كما شدد مجلس الوزراء السعودي على اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة للذود عن أمن المملكة، وحماية أراضيها، ومواطنيها، والمقيمين فيها.

وعلى الرغم من استمرار الهجمات، كثفت المملكة العربية السعودية من قنوات الاتصال الدبلوماسي الخلفية مع إيران في مسعى لاحتواء الحرب [44]. بيد أنه، ومع تمادي الهجمات، صعّدت المملكة من حدة خطابها الدبلوماسي عبر بيان حذرت فيه من أنه إذا ما أصرت إيران على مواصلة هجماتها، فإنها ستتحمل التبعات الدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية الأشد وطأة، وستكون الخاسر الأكبر.[45]

وفي التاسع عشر من مارس، استضافت المملكة العربية السعودية اجتماعاً لوزراء خارجية الدول العربية والإسلامية لمناقشة تداعيات الهجمات الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي [46]. وقد هدف هذا التجمع إلى بلورة مسار دبلوماسي لمناقشة سبل خفض وتيرة التصعيد. إلا أنه، وخلال انعقاد الاجتماع، أطلقت إيران صواريخ باليستية باتجاه الرياض والمنطقة الشرقية، تصدت لها الدفاعات الجوية بنجاح. وفي المؤتمر الصحفي، حذر سمو الأمير فيصل بن فرحان، وزير الخارجية السعودي، من أن صبر بلاده تجاه إيران بات محدوداً [47]، محتفظةً بحقها في اتخاذ إجراءات عسكرية متى دعت الحاجة إلى ذلك، مضيفاً أن المملكة لن تتوانى عن حماية بلادها ومقدراتها الاقتصادية. وأردف سموه موضحاً أن ما تبقى من ثقة ضئيلة بين المملكة وإيران قد تبدد بالكامل.

وكان البلدان قد استأنفا علاقاتهما الدبلوماسية في مارس 2023 بموجب اتفاق برعاية صينية [48]، وصمد هذا التقارب رغم التداعيات الناجمة عن الضربات العسكرية الأمريكية الإسرائيلية على إيران في يونيو 2025. غير أن الهجمات الصاروخية وتلك التي شُنت بالطائرات المسيرة منذ الثامن والعشرين من فبراير قد قوضت أسس هذه العلاقة. ورغم الطلب من الملحق العسكري الإيراني وغيره من طاقم السفارة مغادرة البلاد وإعطائهم مهلة 24 ساعة [49]، إلا أن المملكة العربية السعودية لم تُقدم على إغلاق سفارتها في طهران.[50]

وفي السادس والعشرين من مارس، أصدرت المملكة العربية السعودية، إلى جانب الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين، وقطر، والأردن، بياناً مشتركاً أدان إيران والفصائل المسلحة المرتبطة بها في العراق، فضلاً عن الاستنكار الشديد لهجماتها ضد دول المنطقة ومنشآتها وبنيتها التحتية [51]. كما رحبت الرياض بتبني مجلس الأمن الدولي للقرار رقم 2817، والذي شاركت في رعايته الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، حيث أدان القرار هجمات إيران ضد دول المجلس والأردن.[52]

وفي سياق متصل، انخرطت الرياض في جهود دبلوماسية مع قوى إقليمية، حيث أجرت محادثات مع وزراء خارجية تركيا وباكستان ومصر على هامش القمة المنعقدة في الرياض، باحثةً سبل تنسيق جهودهم المشتركة للمرة الأولى. وعقب هذا الاجتماع، التقى وزراء خارجية هذا التكتل الرباعي في إسلام آباد لدفع وتيرة الجهود الدبلوماسية. وفي خضم الحرب، أجرى وزير الخارجية السعودي اتصالاً هاتفياً بنظيره الإيراني لبحث سبل نزع فتيل التوتر [53]. ومواجهةً للتهديدات المحدقة بأمنها، أبرمت المملكة العربية السعودية أيضاً اتفاقية مع أوكرانيا لتبادل الخبرات والتقنيات الدفاعية [54]. كما أطلق ولي العهد السعودي ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة تحذيراً مشتركاً مفاده أن استمرار الهجمات الإيرانية على دول خليجية أخرى قد يفضي إلى تصعيد إقليمي أوسع نطاقاً.[55]

التدابير الداخلية

تماشياً مع الاستجابة الإقليمية الأوسع نطاقاً للتعامل مع هذه الهجمات، اتخذت المملكة العربية السعودية سلسلة من التدابير الاحترازية. ورغم عدم إعلان السلطات السعودية رسمياً عن التحول لتقديم الخدمات الحكومية عن بُعد، إلا أن بعض الشركات والمؤسسات الأمريكية انتقلت إلى نظام العمل عن بُعد، عازيةً ذلك لتصاعد التهديدات الأمنية.[56]

ومنذ اندلاع الهجمات، دأبت دول مجلس التعاون الخليجي على إرسال تنبيهات لمواطنيها والمقيمين فيها عبر صفارات الإنذار، سواء من خلال الهواتف المحمولة أو أنظمة مكبرات الصوت. غير أن المواطنين والمقيمين في السعودية تلقوا أولى تنبيهات الطوارئ عبر هواتفهم في الثامن عشر من مارس عقب أولى الهجمات، محذرة إياهم من "تهديدات جوية معادية" [57]؛ وقد تم تفعيل التنبيهات الهاتفية في اليوم ذاته الذي استضافت فيه الرياض القمة الإقليمية المخصصة لبحث سبل إنهاء الحرب [58].

وعندما استهدفت إيران المطارات المحورية في دول خليجية أخرى، أدى ذلك إلى تعطيل حركة الطيران مع إغلاق دول كقطر، والكويت، والبحرين، والإمارات لمجالها الجوي. وفي ظل اضطرار المطارات في دول مجلس التعاون لتعليق عملياتها التشغيلية، حافظت المطارات السعودية، لاسيما في الدمام والرياض، على استمرارية عملها لتتحول إلى مراكز عبور رئيسية [59]. واعتمد المسافرون العالقون في قطر، والبحرين، والكويت على المطارات السعودية لإكمال رحلاتهم [60]. وامتدت تداعيات هذه

الاضطرابات لتتجاوز قطاع النقل وتلقي بظلالها على الفعاليات الدولية الكبرى في المنطقة. ففي الرابع عشر من مارس، أعلنت إدارة "الفورمولا 1" إلغاء سباقي الجائزة الكبرى في السعودية والبحرين لعام 2026 إثر اندلاع الحرب.[61]

دولة الإمارات العربية المتحدة

حجم الهجمات

منذ اندلاع الحرب، تعرضت دولة الإمارات لأعنف الهجمات الإيرانية من حيث العدد الإجمالي للصواريخ والطائرات المسيرة [62]. وتشير الإحصاءات الرسمية حتى 31 مارس إلى أن منظومات الدفاع الجوي الإماراتية قد اشتبكت مع 433 صاروخاً باليستياً، و19 صاروخ كروز، و1977 طائرة مسيرة، وتمكنت من اعتراضها بنجاح. ووفقاً لقاعدة بيانات "هورايزون بريف " (Horizon Brief)، شنت إيران خلال الفترة الممتدة من 28 فبراير إلى 8 أبريل هجمات على الإمارات شملت 2221 طائرة مسيرة، و520 صاروخاً باليستياً، و26 صاروخ كروز، وهو ما يمثل 35% من إجمالي الهجمات الإيرانية [63]. وعقب الإعلان عن وقف إطلاق النار، أفادت وزارة الدفاع في 8 أبريل باعتراض 17 صاروخاً باليستياً و35 طائرة مسيرة انطلقت من إيران [64]. وفي أحدث بياناتها الصادرة في 9 أبريل، أعلنت الوزارة أن الدفاعات الجوية تعاملت منذ بدء الهجمات مع 537 صاروخاً باليستياً، و26 صاروخ كروز، و2256 طائرة مسيرة [65]؛ وقد أسفرت هذه الهجمات مجتمعة عن مصرع 13 شخصاً وإصابة 224 آخرين [66].

ولم تقتصر الأهداف الرئيسية على المواقع العسكرية، بل طالت الأضرار العديد من المنشآت السكنية والتجارية. ففي الأول من مارس، ضربت الهجمات مواقع استراتيجية في جميع أنحاء الدولة، شملت فندق "برج العرب"، ومطار دبي الدولي، وميناء جبل علي، ومطار زايد الدولي في أبوظبي، مما تسبب في اندلاع حرائق، ووقوع إصابات، وإلحاق أضرار بالبنية التحتية الحيوية والمعالم البارزة [67]. وفي الثالث من مارس، تسببت غارة بطائرة مسيرة في اندلاع حريق بالقرب من القنصلية الأمريكية في دبي، إلا أن السلطات أكدت السيطرة عليه سريعاً دون تسجيل أي إصابات [68]. وفي العاشر من مارس، استهدف هجوم بمسيرة "مجمع الرويس الصناعي" في أبوظبي، مما أدى إلى نشوب حريق في كبرى مصافي الشرق الأوسط، دون الإبلاغ عن وقوع إصابات [69]. وفي السادس عشر من مارس، أسفرت غارة بمسيرة عن اندلاع حريق في خزان وقود بالقرب من مطار دبي الدولي، مما دفع السلطات إلى تعليق كافة الرحلات الجوية مؤقتاً كإجراء احترازي.[70]

قبل أن تُستأنف العمليات تدريجياً في وقت لاحق من اليوم ذاته إثر إخماد الحريق. وبينما تركزت غالبية الضربات على أبوظبي ودبي، استهدف هجوم بمسيرة في 16 مارس المنطقة الصناعية والميناء الاستراتيجي في إمارة الفجيرة، الذي يُعد من أكبر مراكز تخزين وتصدير النفط في المنطقة [71]. وتبرز الأهمية الحيوية للفجيرة في تمكين السفن من الوصول إلى الميناء دون الحاجة لعبور مضيق هرمز. وفي 6 أبريل، أعلنت سلطات الفجيرة تعاملها مع حادث استهداف مبنى اتصالات بطائرة مسيرة إيرانية، دون تسجيل أي إصابات.[72]

وبصفتها المركز المالي الرائد في دول مجلس التعاون الخليجي، شكلت الإمارات هدفاً محورياً في الاستراتيجية الإيرانية الرامية للضغط على الولايات المتحدة عبر مضاعفة الاضطرابات الاقتصادية. ومقارنة بنظيراتها الخليجية، تحملت الإمارات العبء الأكبر من الهجمات الإيرانية حجماً وكثافة، حيث تعرضت للكم الأكبر من المقذوفات وشهدت الأضرار الأوسع نطاقاً وتنوعاً في المنطقة. كما يشير التوزيع الجغرافي للضربات إلى نمط واضح من الاستهداف المدني، إذ أوضح تقرير أن 37 من أصل 42 موقعاً مستهدفاً كانت عبارة عن منشآت مدنية [73]. وبالمجمل، طالت 48 ضربة مؤكدة أصولاً استراتيجية حيوية، منها بنى تحتية مالية وصناعية ولوجستية كبرى [74]. ووفقاً للمحكمة الجنائية الدولية، يُعد التوجيه المتعمد للهجمات ضد الأهداف المدنية جريمة حرب إبان النزاعات المسلحة الدولية [75]. وفي 8 أبريل، ورغم سريان وقف إطلاق النار بين واشنطن وطهران، تعاملت السلطات الإماراتية مع حطام ناجم عن اعتراض تهديدات معادية، في هجوم هو الثالث من نوعه على منشأة حبشان للغاز في أبوظبي منذ اندلاع النزاع.[76]

وفي 20 مارس، أعلنت الإمارات تفكيك شبكة إرهابية مرتبطة بحزب الله وإيران، كانت تعمل في البلاد تحت غطاء شركات تجارية وهمية، وأُلقي القبض على جميع أعضائها [77]. ووقعت الحادثة الثانية في 20 أبريل، حين أعلنت إدارة أمن الدولة القبض على 27 عنصراً من مجموعة مرتبطة بإيران، وُجهت إليهم تهم التخطيط لتنفيذ أعمال إرهابية وتخريبية ممنهجة.[78]

البيانات الرسمية

سعت البيانات الرسمية إلى طمأنة الرأي العام مع إبراز صورة الصمود والتلاحم، مصورةً الإمارات على أنها دولة قوية متلاحمة مع مواطنيها والمقيمين فيها. وفي أول تصريح علني له منذ بدء الحرب، شدد رئيس الدولة على مسؤولية الدولة في حماية المواطنين والمقيمين على حد سواء، مرسخاً بذلك سردية الوحدة والحماية [79]. وفي إطار التواصل الاستراتيجي للأزمات، نُشر مقطع

فيديو يظهر فيه رئيس الدولة بصحبة ولي عهد دبي خلال جولة في "دبي مول"، مصحوباً بعبارة: قريبون من الناس.. ثابتون في القيادة [80]. ومن خلال إعطاء الأولوية لحماية المواطنين والمقيمين مع إبراز جاهزية المؤسسات العسكرية والأمنية، تؤكد هذه التصريحات على محورية القوة المؤسسية في صون الاستقرار الوطني.

وعلى الصعيد الدولي، واستناداً للبيانات الرسمية لوزارة الخارجية الإماراتية، تطور الموقف الإماراتي عبر مسار مدروس، منتهجاً الانتقال من ضبط النفس الأولي إلى موقف أكثر حزماً وتنسيقاً على المستوى الدولي [81]. ففي المرحلة المبكرة، تبنت أبوظبي موقفاً قانونياً يهدف لخفض التصعيد، منددةً بالهجمات الإيرانية بوصفها انتهاكات صارخة للسيادة والقانون الدولي. وفي 2 مارس، أصدرت الإمارات، وقطر، والسعودية، والبحرين، والأردن، والكويت، والولايات المتحدة بياناً مشتركاً أدان هجمات إيران الصاروخية وتلك المنفذة بالمسيرات، معتبرة إياها تصعيداً خطيراً ينتهك السيادة، ويهدد المدنيين، ويقوض الاستقرار الإقليمي، مع إعادة التأكيد على الالتزام بالدفاع المشترك [82]. وعلاوة على ذلك، استدعت وزارة الخارجية السفير الإيراني وسلمته مذكرة احتجاج رسمية، أدانت فيها هجمات طهران واعتبرتها انتهاكاً سافراً للسيادة وتهديداً للأمن القومي.[83]

ومع اشتداد وتيرة الهجمات، تحولت الإمارات نحو موقف دفاعي حازم، مسلطة الضوء على جاهزيتها العسكرية، وفعالية منظومات دفاعها الجوي، وحقها الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي [84]. وبالتوازي مع ذلك، اتسم الخطاب الرسمي بلهجة أكثر صرامة، واصفاً الأفعال الإيرانية بصورة متزايدة بأنها إرهابية وغير مبررة، مما أسهم في نزع الشرعية عن موقف طهران ضمن الإطار القانوني والمعياري الدولي.

وتجلى تحول إضافي في مساعي الإمارات لتدويل النزاع؛ فمن خلال البيانات المشتركة مع الشركاء الخليجيين والغربيين، أعادت أبوظبي تأطير الأزمة كمسألة أمن جماعي، رابطةً بين الممارسات الإيرانية والتهديدات المحدقة بأمن الطاقة العالمي، والملاحة البحرية، والاستقرار الدولي. وقد أتاح هذا النهج المتعدد الأطراف للإمارات مضاعفة الضغط على إيران دون الانزلاق في تصعيد أحادي الجانب. والجدير بالذكر أن الإمارات دعت الأمم المتحدة رسمياً إلى اتخاذ إجراء فوري بموجب الفصل السابع لضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، بما يشمل احتمالية تفويض استخدام القوة، لترتقي بذلك بالأزمة من مواجهة إقليمية إلى قضية تمس السلم والأمن الدوليين [85]. وقد حافظت الإمارات على استراتيجية التصعيد المنضبط دون الانخراط المباشر في الحرب؛ فحتى مع اتخاذها خطوات حاسمة كإغلاق سفارتها في طهران [86]، واصلت التأكيد على عدم سعيها لمزيد من التصعيد، مع

احتفاظها بحق الرد. وفي 20 أبريل، صرح المستشار الدبلوماسي لرئيس الدولة خلال مشاركته في منتدى أنطاليا الدبلوماسي بأن الإمارات تظل منفتحة على المسار الدبلوماسي، مستدركاً بالقول إنه من المستحيل العودة إلى الوتيرة السابقة في العلاقات دون مراجعة ومصارحة وضمانات، ومن غير المقبول التسليم بالتوتر والتهديدات والعدوان كواقع جديد.[87]

التدابير الداخلية

على الصعيد الداخلي، طبقت الإمارات حزمة من التدابير الشاملة والموجهة، أسوة بنظيراتها في دول المجلس، بغية الحد من تداعيات النزاع الدائر على المواطنين والمقيمين. ووظفت الدولة نظام الإنذار المبكر القائم على تحديد الموقع الجغرافي خلال الأزمة، لترسل تنبيهات موجهة حصراً للمناطق المعرضة لتهديدات صاروخية أو مسيرة، عوضاً عن بث إنذارات على مستوى الدولة بأكملها [88]. وقد مكن هذا النهج السلطات من تعزيز دقة الاستجابة للأزمات، ورفع مستوى الجاهزية المجتمعية، والحفاظ على الاستقرار متلافيةً إحداث اضطرابات غير مبررة في المناطق الآمنة. وعلاوة على ذلك، وسعت الإمارات نطاق تدابير التعليم عن بُعد، ليمتد ليشمل كافة المدارس والجامعات حتى 17 أبريل على أقل تقدير، وهو الإجراء الذي أُقر مبدئياً في 2 مارس ومُدد لاحقاً إثر تصاعد التوترات [89]. لاحقاً، أعلنت وزارة التربية والتعليم استئناف التعليم الحضوري لجميع الطلبة والكوادر في دور الحضانة ورياض الأطفال والمدارس اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 20 أبريل.[90]

وللمرة الثانية منذ اندلاع الحرب، أُعلن في 17 أبريل عن إغلاق مؤقت للمجال الجوي الإماراتي، غير أن الهيئة العامة للطيران المدني أكدت في وقت لاحق من اليوم ذاته عودة حركة الملاحة الجوية إلى طبيعتها [91]. ووفقاً للتقارير الإخبارية، أكدت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم إعلانها حالة القوة القاهرة على بعض العقود [92]، بالتزامن مع شروع موردي وقود السفن في الفجيرة بإصدار إشعارات بالقوة القاهرة، ومن ضمنهم شركة ميديتيرانيان إيسترن إنتربرايز، عازيةً ذلك إلى هجمات المسيرات الإيرانية وتصاعد الأعمال العدائية الإقليمية.[93]

دولة الكويت

حجم الهجمات

منذ الهجمات الأولى في 28 فبراير، واجهت الكويت اضطرابات أمنية ملحوظة، أسفرت عن أضرار مادية وخسائر بشرية فادحة [94]. فقد استهدفت الطائرات المسيرة الإيرانية مواقع استراتيجية متعددة في البلاد، من ضمنها مطارها الدولي، وقاعدة علي

السالم الجوية التي تستضيف قوات إيطالية [95]، والحامية الأمريكية في معسكر بيورينغ شمال شرق الكويت [96]. وفي الأول من مارس، ضربت مسيرات إيرانية مركزاً لوجستياً عسكرياً أمريكياً بالقرب من ميناء الشعيبة الكويتي، مما أسفر عن مقتل ستة جنود أمريكيين وإصابة العشرات، ليُعد هذا الهجوم من بين الأكثر دموية منذ اندلاع الحرب [97]. وفي حادثة منفصلة، قُتل اثنان من أفراد أمن الحدود الكويتيين [98]، كما سُجلت وفيات أخرى في صفوف العسكريين والمدنيين مع تصاعد التوترات [99]. وفي خضم "ضباب الحرب"، أسقطت مقاتلة كويتية من طراز (F/A-18) ثلاث مقاتلات أمريكية من طراز (F-15) عن طريق الخطأ، إلا أن أفراد الطاقم الأمريكي نجوا من الحادث [100]. وفي الثاني من مارس، تعرضت السفارة الأمريكية في الكويت لهجمات بمسيرات [101]. كما أُبلغ عن هجمات منفصلة استهدفت القواعد العسكرية الأمريكية في معسكر عريفجان وقاعدة علي السالم الجوية [102]. وتواترت التقارير عن شن "المقاومة الإسلامية في العراق" هجمات ضد أهداف داخل الكويت [103]. كما أفادت تقارير بتعرض القنصلية الكويتية في مدينة البصرة العراقية للاستهداف، حيث أوضحت الكويت أن المتظاهرين الذين هاجموا القنصلية ضموا أفراداً من الميليشيات الموالية لإيران المتمركزة قرب الحدود الإيرانية الكويتية [104]. وحتى خلال فترة وقف إطلاق النار المُعلن، صرحت وزارة الدفاع الكويتية أن طائرتين مسيرتين مفخختين انطلقتا من العراق واستهدفتا مواقع حدودية شمالية في 25 أبريل، مخلفةً أضراراً مادية دون وقوع إصابات.[105]

ولم تسلم الحياة اليومية من تداعيات الهجمات الإيرانية على الكويت، إذ طالت الضربات أصولاً حيوية كمحطات الكهرباء وتحلية المياه. وأشارت التقارير إلى أن حطام المسيرات تسبب في خروج ستة خطوط طاقة عن الخدمة [106]، فيما أعلنت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة أن مسيرات إيرانية استهدفت محطة لتوليد الطاقة وتحلية المياه، متسببة بأضرار هيكلية [107]. وحمّلت الكويت إيران مسؤولية الهجوم، بينما نفت طهران ضلوعها فيه ملقيةً باللائمة على إسرائيل [108]. ونتيجة لذلك، أعلنت الوزارة عن انقطاع مؤقت للتيار الكهربائي في أجزاء محدودة من محافظة الجهراء [109]. وشكلت الهجمات الإيرانية على محطات التحلية تهديداً خطيراً، لاسيما وأن الكويت تعتمد على محطات التحلية الساحلية لتوفير نحو 90% من مياه الشرب [110]. كما استُهدفت البنية التحتية الحيوية بشكل متكرر، ولاسيما في قطاع الطاقة؛ حيث تعرضت مصفاة ميناء الأحمدي، التي تبلغ طاقتها التكريرية 346 ألف برميل يومياً، لضربات متعددة [111]. وتسبب هجوم آخر في اندلاع حريق في مجمع القطاع النفطي بالشويخ، مما أدى إلى اضطرابات أوسع نطاقاً في الصناعة النفطية الكويتية [112]. وأعلنت مؤسسة البترول الكويتية (KPC) حالة القوة القاهرة على عقود التسليم الخاصة بها، وخفضت من إنتاج النفط إثر توقف الصادرات

عبر مضيق هرمز جراء الحصار الإيراني للممر المائي [113]. وقبيل الحرب، كان إنتاج الكويت يقارب 2.6 مليون برميل يومياً [114]. غير أن الإنتاج اقتصر لاحقاً على تلبية الاستهلاك المحلي [115]. كما طال الاستهداف مبنى وزارة المالية في مدينة الكويت، دون وقوع إصابات، مع توجيه الموظفين للعمل عن بُعد [116]. واستهدف هجمات متعددة بمسيرات مطار الكويت الدولي، ملحقةً أضراراً بالغة بنظام الرادار الخاص بالمطار.[117]

ومنذ بدء الضربات الإيرانية على الكويت وسائر دول المجلس، أوقفت السلطات عدة أفراد للاشتباه بصلاتهم بحزب الله أو إيران. ففي 25 مارس، كشفت الكويت النقاب عن خلية إرهابية تابعة لحزب الله وفككتها [118]. وبحسب البيان الرسمي، ضمت المجموعة 16 شخصاً، من بينهم 14 مواطناً كويتياً ولبنانيان [119]. وأوضح المسؤولون أن المشتبه بهم تورطوا في تجنيد أفراد ومحاولة إثارة الاضطرابات والإخلال بالنظام العام [120]. وفي وقت سابق من شهر مارس، أعلنت وزارة الداخلية عن إحباط مخطط آخر استهدف البنية التحتية الحيوية، حيث أُلقي القبض على 10 أفراد آخرين ينتمون لحزب الله، وُجهت إليهم تهم التخطيط لهجمات إرهابية [121]. كما أوقفت الكويت 24 شخصاً، من ضمنهم خمسة نواب سابقين، في إطار تحقيقات تتعلق بتمويل كيانات إرهابية [122]. وتجدر الإشارة إلى أن إيران واصلت هجماتها على الكويت حتى بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 7 و8 أبريل.[123]

البيانات الرسمية

في خطاب متلفز، صرح صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، قائلاً: "لقد تعرضت بلادنا لاعتداء غاشم من دولة إسلامية جارة نعدها صديقة، رغم أننا لم نسمح باستخدام أراضينا أو أجوائها أو سواحلنا لأي عمل عسكري ضدها، وقد أبلغناهم بذلك مراراً عبر قنواتنا الدبلوماسية" [124]. كما شدد سموه على "حق الكويت الأصيل والكامل في الدفاع عن النفس.[125] "

وعلى الصعيد الدبلوماسي، اصطفت الكويت إلى جانب دول الإقليم في إدانة الهجمات. ففي 26 مارس، أصدرت الكويت إدانة مشتركة مع السعودية، والإمارات، والبحرين، وقطر، والأردن، لإيران والفصائل المسلحة التابعة لها في العراق، مستنكرةً هجماتها على دول المنطقة ومنشآتها وبنيتها التحتية [126]. ودعت هذه الدول العراق إلى اتخاذ التدابير اللازمة لوقف الهجمات المنطلقة من أراضيه.

كما أدان معالي الشيخ جراح جابر الأحمد الصباح، نائب وزير الخارجية الكويتي، بشدة ما وصفه بـ"النمط الممنهج" للعدوان الإيراني الذي يستهدف البنية التحتية الحيوية والمدنيين [127]. وخلال اجتماع جامعة الدول العربية في مارس، وجه المسؤول الكويتي انتقادات للمنظمة لإخفاقها في الحفاظ على الأمن الإقليمي بفعالية، داعياً إلى بلورة استجابة موحدة وصارمة.[128]

التدابير الداخلية

امتدت تداعيات الهجمات الإيرانية لتلقي بظلالها على تفاصيل الحياة اليومية في الكويت. وكإجراء احترازي خلال شهر رمضان المبارك، أوقفت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية صلاتي التراويح والقيام لفترة وجيزة، قبل أن تستأنفهما بمدد زمنية مخفضة [129]. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت وزارة التربية نظاماً مرناً يرتكز على التعليم عن بُعد في جميع المراحل الدراسية بالمدارس الحكومية والخاصة عقب عطلة عيد الفطر.[130]

وعلى النقيض من نظيراتها في مجلس التعاون، شهدت الكويت تأخراً في الانتقال إلى نظام الإنذار عبر الهواتف المحمولة؛ حيث أطلقت نظام الإنذار الوطني للطوارئ باستخدام التكنولوجيا الخلوية في 22 مارس [131]. وتكبد مطار الكويت الدولي أضراراً جسيمة إثر هجمات إيرانية متعددة ضربت نظام الرادار، ومبنى الركاب، والمدرج، ومستودعات الوقود [132]. وأسفرت الضربات عن إصابة عدد من العاملين، وأجبرت السلطات على تعليق كافة رحلات الركاب التجارية [133]. وفعّلت السلطات بروتوكولات الاستجابة للطوارئ، وظل المطار مغلقاً حتى تمت استعادة الأمن بالكامل. وأعادت الكويت فتح مجالها الجوي في 23 أبريل، للمرة الأولى منذ 28 فبراير.[134]

مملكة البحرين

حجم الهجمات

منذ اندلاع شرارة الحرب في 28 فبراير، أفادت مملكة البحرين بتعرضها لهجمات صاروخية متتالية من إيران [135]. واستهدفت الضربات في يومها الأول مقر الأسطول الخامس التابع للبحرية الأمريكية في العاصمة المنامة، والذي يقع على مقربة من منطقة الجفير السكنية، مما دفع وزارة الداخلية لإخلاء السكان من المناطق المجاورة [136]. وواصلت البحرين الإعلان يومياً عن اعتراض صواريخ وطائرات مسيرة أطلقت من إيران. وأسفرت عدة هجمات عن أضرار في البنية التحتية وإصابات في صفوف المدنيين، من بينها ضربات استهدفت مرافق استراتيجية.

ففي 5 مارس، أكدت السلطات البحرينية وقوع هجوم على منطقة المعامير الصناعية [137]. وفي 7 مارس، أعلن مسؤولون عن تعرض محطة التحلية الرئيسية، التي توفر معظم احتياجات المملكة من مياه الشرب، لضربة أدت إلى وقوع إصابات بين المدنيين وإلحاق أضرار بمحيط المنشأة [138]. وتصاعدت التهديدات الأمنية في اليوم التالي مع شن هجوم استهدف مصفاة "بابكو"، مما أدى لإصابة 30 شخصاً وتعطيل العمليات التشغيلية، ودفع المصفاة لإعلان حالة القوة القاهرة [139]. وفي 10 مارس، أسفر هجوم على ضاحية السيف في المنامة عن مقتل شابة بحرينية تبلغ من العمر 29 عاماً [140]. وفي 12 مارس، ألقت قوات الأمن القبض على أربعة مواطنين اعترفوا بممارسة أنشطة تجسسية لصالح الحرس الثوري الإيراني [141]. وفي 29 مارس، طال هجوم شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، مما أدى إلى إصابتين طفيفتين وإلحاق أضرار بالمنشأة [142]. وفي 5 أبريل، اندلع حريق في مقر شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك) عقب هجوم بمسيرة إيرانية، وتمكنت قوات الدفاع من تحجيم الأضرار دون وقوع إصابات.[143]

البيانات الرسمية

أعلن المركز الوطني للاتصال (NCC) في البحرين أن المملكة تعرضت لهجمات خارجية استهدفت مواقع محلية داخل حدودها [144]. وفي 28 فبراير، وجهت وزارة الداخلية رسائل للجمهور دعتهم فيها إلى تزام الهدوء، والامتناع عن ترويج الشائعات، والتقيد بتعليمات السلامة، مؤكدة أن الأجهزة المعنية تعمل بتنسيق تام لضمان حماية الدولة.[145]

وطوال مسار الحرب، أبقى المسؤولون البحرينيون على تواصل مستمر مع الجمهور، مع تقديم تحديثات حول التطورات الميدانية. كما دأبت قوة دفاع البحرين على إصدار تقارير يومية توثق أعداد الصواريخ والطائرات المسيرة التي تم اعتراضها بنجاح، مما أسهم في تعزيز الثقة العامة [146]. وبموازاة ذلك، نسقت البحرين مع شركائها الدوليين في مسعى لاحتواء النزاع. وسعياً لاستئناف الحركة الاقتصادية عبر مضيق هرمز، كانت البحرين والإمارات الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين انضمتا إلى تحالف دولي يضم 40 دولة، بقيادة المملكة المتحدة، لبحث خيارات إعادة فتح المضيق [147]. وعلاوة على ذلك، تولت البحرين رئاسة مجلس الأمن الدولي خلال شهر أبريل [148]. وفي 7 أبريل، قدمت مشروع قرار يدعو لاتخاذ تدابير عسكرية لضمان الملاحة عبر مضيق هرمز، ورغم تصويت 11 دولة لصالحه، إلا أنه ووجه بالرفض (الفيتو) من قِبل روسيا والصين [149].

التدابير الداخلية

أغلقت البحرين مجالها الجوي فوراً أسوة بدول المنطقة [150]. كما حثت السلطات البحرينية رعاياها المتواجدين في إيران على المغادرة فوراً لدواعي السلامة [151]. وفعّلت وزارة الداخلية كافة بروتوكولات الطوارئ، وأطلقت صفارات الإنذار، وافتتحت 13 مركزاً للإيواء قدمت الرعاية لنحو 2600 مواطن ومقيم [152]. وأعلن المسؤولون عن تجهيز ما يزيد على 30 موقعاً إضافياً كبدائل للإيواء عند الضرورة [153]. وحذرت وزارة الداخلية من أن تداول المعلومات المضللة سيعرض مرتكبيه لعقوبات تشمل الغرامة والحبس [154]. وأعلنت وزارة التربية والتعليم الانتقال المؤقت للتعليم عن بُعد كتدبير احترازي، قبل أن تُعيد فتح دور الحضانة والمدارس المتخصصة تدريجياً في الأسبوع الأول من أبريل [155]. وأخيراً، أعلن جهاز الخدمة المدنية عن استئناف نظام العمل الحضوري المعتاد في الجهات الحكومية اعتباراً من 26 أبريل.[156]

سلطنة عُمان

حجم الهجمات

استهدفت طهران البنية التحتية الحيوية في سلطنة عُمان، متجاهلةً دور مسقط المحوري كوسيط إقليمي قُبيل اندلاع الحرب [157]. فقد قادت عُمان جهود الوساطة في المحادثات غير المباشرة بين طهران وواشنطن بجنيف في أواخر فبراير. ورغم هذا السجل، استهدفت طائرات مسيرة إيرانية ميناء الدقم التجاري في 3 مارس، مخلفةً أضراراً محدودة [158]. وفي اليوم ذاته، أفادت وكالة الأنباء العُمانية باعتراض مسيرتين في محافظة ظفار، بينما تحطمت مسيرة ثالثة قرب ميناء صلالة.[159]

وفي 10 مارس، تكرر استهداف ميناء صلالة بمسيرات إيرانية، مما أدى إلى اشتعال النيران في عدة صهاريج وتعليق جزئي لعمليات الميناء [160]. ورغم نفي إيران مسؤوليتها، إلا أن هذا الحادث يعكس نمطاً أوسع لاستهداف المسارات البحرية البديلة المُصممة لتجاوز مضيق هرمز. كما طالت هجمات المسيرات المنطقة الصناعية في ولاية صحار في 13 مارس، مما أسفر عن مقتل شخصين [161]. ومع دخول الحرب شهرها الثاني، استمرت الهجمات، حيث أُشير إلى استهداف ميناء صلالة مجدداً في 28 مارس. ومقارنةً ببقية دول مجلس التعاون، تعرضت عُمان للحد الأدنى من الهجمات؛ فحتى 7 أبريل، استُهدفت بـ 20 طائرة مسيرة، أي ما نسبته 0.25% فقط من إجمالي الهجمات الإيرانية.[162]

البيانات الرسمية

في 28 فبراير، أصدرت وزارة الخارجية العُمانية أول بيان رسمي لها، دعت فيه إلى الوقف الفوري للهجمات في المنطقة بأسرها، مناشدةً جميع الأطراف تغليب لغة الحوار [163]. وفي 29 مارس، وصفت الخارجية العُمانية الهجمات التي طالت السلطنة بأنها غادرة وجبانة [164]. ويعكس الموقف العُماني التزاماً بسياسة الحياد الإيجابي، غير أنه تضمن توجيهاً لوم أكثر حدة للولايات المتحدة وإسرائيل.

وأعرب وزير الخارجية عن أسفه لتقويض المفاوضات، موجهاً حديثه لواشنطن بالقول: "هذه ليست حربكم" [165]. وأطرت عُمان الحرب بأنها لم تكن من صُنع إيران، لتُلقي بتبعة التصعيد على القوى الخارجية. وصرح وزير الخارجية بأن هناك طرفين في هذه الحرب لا مصلحة لهما فيها، وأن المصالح الوطنية لكل من إيران وأمريكا تكمن في إنهاء الأعمال العدائية، مضيفاً: "إنها حقيقة مزعجة يجب أن تُقال، لأنها تشير إلى المدى الذي فقدت فيه أمريكا السيطرة على سياستها الخارجية.[166] "

وفي الوقت ذاته، حافظت مسقط على توازن موقفها عبر إدانة الرد الإيراني ضد دول مجلس التعاون. وفي 11 مارس، وخلال مكالمة هاتفية مع الرئيس الإيراني، أعرب صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق عن استنكار عُمان لاستهداف أراضيها، مجدداً التأكيد على الموقف المحايد للسلطنة [167]. وفي 8 أبريل، رحبت وزارة الخارجية بالإعلان عن وقف إطلاق النار. وعُقدت عدة لقاءات دبلوماسية، حيث استضافت السلطنة أمير قطر في 16 أبريل لمناقشة تأمين الملاحة عبر مضيق هرمز [168]. ولم تنقطع العلاقات مع إيران؛ ففي 4 أبريل، عقد البلدان محادثات لضمان العبور الآمن للسفن عبر المضيق.

التدابير الداخلية

لم تُعلن عُمان عن تفعيل نظام العمل أو التعليم عن بُعد جراء الهجمات المستمرة، باستثناء الفترة ما بين 24 و26 مارس التي شهدت تطبيق التعليم عن بُعد إثر ظروف مناخية قاسية [169]. وقد مكن الانخفاض النسبي في وتيرة الهجمات عُمان من التحول إلى مركز عبور لوجستي رئيسي. وظل المجال الجوي العُماني مفتوحاً، وعقب إغلاق مؤقت لمطار مسقط الدولي في 9 مارس، أعلن الطيران العُماني عن تسيير نحو 80 رحلة إضافية، وتسهيل عبور أكثر من 97,000 راكب.[170]

وضمن تدابيرها الداخلية، نسقت عُمان لتسهيل العودة التدريجية لمواطنيها المتواجدين في الخارج. ولم تعلن السلطنة حالة القوة القاهرة على الصعيد الوطني، غير أن شركة الطاقة العُمانية (OQ) أعلنت حالة القوة القاهرة إزاء عميل لها في بنغلاديش عقب توقف الإمدادات القطرية.[171]

الخاتمة

سعى هذا التقرير لرصد التباين في ردود الأفعال واستقراء التداعيات التي خلفتها الهجمات الإيرانية على كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي [172]. وتجلّت عبر هذه الاستجابات المتباينة أطياف متعددة من التوجهات السياسية، الداخلية والخارجية، على مستوى المجلس. ورغم تعالي الأصوات المنادية ببلورة موقف إقليمي موحد، أسهم النزاع فعلياً في تدشين حقبة جديدة من انعدام اليقين والتقلبات في أروقة السياسة، وأسواق الطاقة، والاستقرار الاقتصادي، وشبكات التحالفات العالمية.[173]

وختاماً، لا تزال السيناريوهات المشرّعة على مسار الحرب تتناسل باستمرار؛ بدءاً من تعثر المفاوضات وانهيار اتفاقيات وقف إطلاق النار، مروراً باحتمالات التصعيد وتدخل القوات البرية، وصولاً إلى التداعيات الاستراتيجية الحتمية بعيدة المدى، سواء على الصعيد الإقليمي أو ضمن النظام الدولي الأوسع. وتظل هذه السيناريوهات محوراً لجدل محتدم بين النخب السياسية والمحللين الاستراتيجيين، مما يعكس حالة الضبابية العميقة التي تكتنف المشهد الراهن للنزاع.

إن ما يميز هذه الحرب عن سابقاتها من صراعات هو حجمها وتعقيداتها ونطاق امتدادها، مما يُضفي عليها طابعاً فريداً من نوعه. فقد استقطبت فاعلين لم يعتادوا الانخراط المباشر في النزاعات، وتمددت جغرافياً عبر أقاليم عدة، ضاربةً في مقتل مقومات الحياة المدنية ودعائم الاقتصادات الوطنية [174]. وبناءً على ذلك، باتت المقاربات التقليدية لفض النزاعات قاصرة عن احتواء الموقف، مما يُحتم ضرورة صياغة إطار دبلوماسي أكثر مرونة واستجابة للتعاطي مع الحقائق القاسية التي أفرزتها الحرب، مع وضع الوقف الفوري للأعمال العدائية على رأس الأولويات. وبدون تبني هذا النهج، سيظل خطر اندلاع صراع إقليمي طويل الأمد ومترامي الأطراف ماثلاً بقوة، ليُقوض بذلك آفاق إرساء سلام مستدام بين دول الجوار في المنطقة.

قائمة المراجع والمصادر

1. وزارة الخارجية – دولة قطر، "المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية: الجهود القطرية أدت إلى صفقة تبادل السجناء الإيرانية الأمريكية"، أحدث الأخبار، 15 أغسطس 2023. الرابط

2. "وزارة الدفاع القطرية تعترض صواريخ: الجزيرة"، صحيفة Peninsula، 28 فبراير 2026. الرابط

3. وكالة الأنباء القطرية، "وزارات الدفاع والداخلية والخارجية: القوات المسلحة اعترضت موجات من الصواريخ الإيرانية، ولا توجد إصابات"، وكالة الأنباء القطرية، 1 مارس 2026. الرابط

4. أنس أبو عمر، "حطام الصواريخ يصيب 16 في قطر بعد إطلاق إيران وابلًا"، الجزيرة، 28 فبراير 2026. الرابط

5. "رئيس الطاقة القطري يقول إنه حذر من مخاطر استفزاز إيران"، رويترز، 20 مارس 2026. الرابط

6. الجزيرة، "أسعار الغاز ترتفع مع وقف قطر للطاقة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال بعد الهجمات الإيرانية"، الجزيرة، 2 مارس 2026. الرابط

7. "سعد الكعبي: دمار 17% من منشأة رأس لفان نتيجة الهجمات"، بلومبيرغ، 3 مارس 2026.

8. "تقييم الأضرار في وحدات الصناديق الباردة بمرافق الغاز القطرية"، إس أند بي جلوبال، 4 مارس 2026.

9. "المتحدث باسم الخارجية القطرية يندد باستهداف مطار حمد الدولي"، وكالة الأنباء القطرية، 3 مارس 2026.

10. "الداخلية القطرية: القبض على خلايا تجسس وتخريب مرتبطة بإيران"، وكالة الأنباء القطرية، 3 مارس 2026.

11. "إخلاء المناطق المحيطة بالسفارة الأمريكية في الدوحة لدواعٍ أمنية"، رويترز، 4 مارس 2026.

12. "إيران تنشر قائمة أهداف محتملة تشمل مؤسسات تعليمية وتكنولوجية"، أسوشيتد برس، 5 مارس 2026.

13. "المدينة التعليمية في قطر تطالب السكان بالإخلاء المؤقت"، الجزيرة، 5 مارس 2026.

14. "تحليل: تدابير حماية المدنيين في قطر وسط التهديدات الإيرانية"، فورين بوليسي، 10 مارس 2026.

15. "بيان مشترك: تحطم مروحية عسكرية قطرية نتيجة خلل فني"، وكالة الأنباء القطرية، 22 مارس 2026.

16. "الخارجية القطرية: الدفاعات الجوية اعترضت 90% من الأهداف المعادية"، وكالة الأنباء القطرية، 31 مارس 2026.

17. فيرن بانكس، ك. (2016). *اتصالات الأزمات: نهج دراسة الحالة*. روتليدج.

18. "وزير الداخلية يطمئن الجمهور بشأن الأمن الغذائي والمائي"، تلفزيون قطر، 13 مارس 2026.

19. "استراتيجية الأمن المائي في قطر: ضمان مياه الشرب لمدة أربعة أشهر"، وزارة البيئة والتغير المناخي، 14 مارس 2026.

20. "قطر تسلم مذكرة احتجاج رسمية لإيران"، وزارة الخارجية، 18 مارس 2026.

21. "قطر تعلن الملحقين العسكري والأمني الإيرانيين أشخاصاً غير مرغوب فيهم"، الجزيرة، 18 مارس 2026.

22. "سمو الأمير يشارك في منتدى أنطاليا الدبلوماسي"، جولف تايمز، 17 أبريل 2026.

23. "وزارة الداخلية القطرية ترسل تنبيهات طوارئ للمواطنين والمقيمين"، صحيفة البننسولا، 28 فبراير 2026.

24. "الخطوط الجوية القطرية تعلّق رحلاتها بعد إغلاق المجال الجوي"، رويترز، 28 فبراير 2026.

25. "تلفزيون قطر: مؤتمر صحفي مباشر حول تطورات الأمن الوطني"، تلفزيون قطر، 28 فبراير 2026.

26. "بيان مجلس الوزراء القطري بشأن العمل عن بُعد للقطاع العام"، وكالة الأنباء القطرية، 1 مارس 2026.

27. "وزارة الداخلية تحث الجمهور على الاعتماد على المصادر الرسمية"، جلف تايمز، 1 مارس 2026.

28. "وزارة التعليم تتحول إلى نظام التعلم عن بُعد لجميع المراحل"، دوحة نيوز، 1 مارس 2026.

29. "عقوبات جديدة لنشر معلومات مضللة وصور الهجمات"، مرسوم رسمي لوزارة الداخلية، 2 مارس 2026.

30. "حكومة قطر تعلن العودة التدريجية للمكاتب والمدارس"، وكالة الأنباء القطرية، 20 مارس 2026.

31. "استهداف السفارة الأمريكية في الرياض بهجوم طائرة مسيرة"، أسوشيتد برس، 3 مارس 2026.

32. "مقتل جندي من مشاة البحرية الأمريكية في هجوم إيراني على مصفاة نفط سعودية"، رويترز، 5 مارس 2026.

33. "البنتاغون يؤكد مقتل جندي أمريكي في المملكة العربية السعودية"، واشنطن بوست، 8 مارس 2026.

34. "مقتل شخصين وإصابة 12 آخرين في هجوم صاروخي على الخرج"، وكالة الأنباء السعودية (واس)، 9 مارس 2026.

35. "إصابة 12 جندياً أمريكياً في هجوم على قاعدة الأمير سلطان الجوية"، سي إن إن، 27 مارس 2026.

36. "الدفاعات الجوية الأمريكية تواجه خرقاً خطيراً في السعودية"، نيويورك تايمز، 28 مارس 2026.

37. "إيران تستهدف خط أنابيب 'بترولاين' الاستراتيجي في السعودية"، بلومبيرغ، 15 مارس 2026.

38. "مسارات النفط الاستراتيجية في السعودية تحت التهديد"، فاينانشال تايمز، 16 مارس 2026.

39. "تقارير: نصف هجمات المسيرات على السعودية انطلقت من العراق"، العربية، 20 مارس 2026.

40. "السعودية تمتنع عن الاعتقالات الداخلية وسط توترات إقليمية"، ذا غارديان، 22 مارس 2026.

41. "الرياض تنتهج الدبلوماسية بدلاً من الرد العسكري"، فورين بوليسي، 1 أبريل 2026.

42. "المملكة العربية السعودية تدين الهجمات الإيرانية"، وزارة الخارجية السعودية، 1 مارس 2026.

43. "مجلس الوزراء يشدد على الإجراءات اللازمة لحماية أمن المملكة"، وكالة الأنباء السعودية (واس)، 3 مارس 2026.

44. "السعودية وإيران تنخرطان في دبلوماسية القنوات الخلفية لاحتواء الصراع"، العربية، 10 مارس 2026.

45. "تحذير وزارة الخارجية: إيران تواجه عواقب وخيمة إذا استمرت الهجمات"، وكالة الأنباء السعودية (واس)، 15 مارس 2026.

46. "السعودية تستضيف اجتماع وزراء الخارجية العرب والمسلمين"، جلف نيوز، 19 مارس 2026.

47. "الأمير فيصل بن فرحان: الصبر مع إيران ينفد"، عرب نيوز، 20 مارس 2026.

48. "الصين تتوسط في اتفاق سعودي إيراني لاستعادة العلاقات"، بي بي سي نيوز، 10 مارس 2023.

49. "السعودية تطرد دبلوماسيين إيرانيين وتمنحهم مهلة 24 ساعة"، رويترز، 22 مارس 2026.

50. "السفارة السعودية في طهران تظل مفتوحة رغم التوترات"، الشرق الأوسط، 25 مارس 2026.

51. "دول مجلس التعاون والأردن تصدر بياناً مشتركاً يدين إيران"، وزارة الخارجية، 26 مارس 2026.

52. "مجلس الأمن يتبنى القرار 2817 الذي يدين العدوان الإيراني"، أخبار الأمم المتحدة، 28 مارس 2026.

53. "وزيرا الخارجية السعودي والإيراني يبحثان خفض التصعيد"، وكالة الأنباء السعودية (واس)، 5 أبريل 2026.

54. "السعودية وأوكرانيا توقعان اتفاقية تعاون دفاعي"، كييف بوست، 10 أبريل 2026.

55. "ولي عهد السعودية ورئيس الإمارات يوجهان تحذيراً مشتركاً لإيران"، وكالة أنباء الإمارات (وام)، 15 أبريل 2026.

56. "الشركات الأمريكية في السعودية تتحول للعمل عن بُعد وسط التهديدات"، وول ستريت جورنال، 5 مارس 2026.

57. "المملكة العربية السعودية تفعّل نظام تنبيه الطوارئ عبر الهاتف المحمول"، وكالة الأنباء السعودية (واس)، 18 مارس 2026.

58. "قمة الرياض تسعى لإيجاد مخرج دبلوماسي للصراع مع إيران"، العربية، 18 مارس 2026.

59. "المطارات السعودية تتحول إلى مراكز عبور مع إغلاق الجيران لمجالاتهم الجوية"، بلومبيرغ، 20 مارس 2026.

60. "المسافرون العالقون يجدون ملاذاً في المطارات السعودية"، ذا ناشيونال، 22 مارس 2026.

61. "فورمولا 1 تلغي سباقي الجائزة الكبرى في السعودية والبحرين لعام 2026"، بيان رسمي للفورمولا 1، 14 مارس 2026.

62. وزارة الدفاع الإماراتية، "الدفاعات الجوية تعترض تهديدات معادية فوق الأجواء الوطنية"، وكالة أنباء الإمارات (وام)، 1 مارس 2026.

63. قاعدة بيانات "هورايزون بريف"، "تحليل الهجمات الصاروخية والمسيرات الإيرانية على دول مجلس التعاون"، تقرير خاص، 10 أبريل 2026.

64. وزارة الدفاع، "اعتراض صواريخ ومسيرات إيرانية عقب وقف إطلاق النار"، بيان رسمي عبر تويتر (X)، 8 أبريل 2026.

65. وزارة الدفاع، "إحصائيات العمليات الدفاعية الجوية منذ 28 فبراير"، الموقع الرسمي للوزارة، 9 أبريل 2026.

66. "وزارة الصحة تعلن حصيلة الضحايا والإصابات جراء الهجمات الجوية"، ذا ناشيونال، 10 أبريل 2026.

67. "هجمات تطال معالم سكنية وتجارية في أبوظبي ودبي"، رويترز، 1 مارس 2026.

68. "حريق محدود بالقرب من القنصلية الأمريكية في دبي جراء مسيرة"، أسوشيتد برس، 3 مارس 2026.

69. "استهداف مجمع الرويس الصناعي بطائرة مسيرة"، بلومبيرغ، 10 مارس 2026.

70. "تعليق الرحلات في مطار دبي إثر حريق في خزان وقود"، سي إن إن، 16 مارس 2026.

71. "الفجيرة تعلن استهداف منطقتها الصناعية بمسيرات إيرانية"، وكالة أنباء الإمارات (وام)، 16 مارس 2026.

72. "سلطات الفجيرة تتعامل مع استهداف مبنى اتصالات"، جلف نيوز، 6 أبريل 2026.

73. تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، "أنماط الاستهداف في الحرب الإيرانية-الخليجية"، أبريل 2026.

74. "تقييم الأضرار في البنية التحتية الاستراتيجية الإماراتية"، فاينانشال تايمز، 12 أبريل 2026.

75. "بيان المحكمة الجنائية الدولية بشأن استهداف المدنيين في الخليج"، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، 15 أبريل 2026.

76. "هجوم ثالث يستهدف منشأة حبشان للغاز في أبوظبي"، رويترز، 8 أبريل 2026.

77. "الإمارات تفكك خلية إرهابية مرتبطة بحزب الله"، ذا ناشيونال، 20 مارس 2026.

78. "إدارة أمن الدولة تقبض على 27 متهماً بالتخطيط لأعمال تخريبية"، وكالة أنباء الإمارات (وام)، 20 أبريل 2026.

79. "رئيس الدولة: الإمارات ستبقى واحة أمن واستقرار للجميع"، وكالة أنباء الإمارات (وام)، 1 مارس 2026.

80. "فيديو: محمد بن زايد وحمدان بن محمد في دبي مول"، المكتب الإعلامي لحكومة دبي، 5 مارس 2026.

81. وزارة الخارجية الإماراتية، "بيان بشأن الانتهاكات الإيرانية للسيادة الوطنية"، الموقع الرسمي للوزارة، 2 مارس 2026.

82. "بيان مشترك: سبع دول تدين التصعيد الإيراني وتؤكد الالتزام بالدفاع المشترك"، جلف نيوز، 2 مارس 2026.

83. "الخارجية تستدعي السفير الإيراني وتسلّمه مذكرة احتجاج شديدة اللهجة"، وكالة أنباء الإمارات (وام)، 3 مارس 2026.

84. "الجاهزية العسكرية الإماراتية في مواجهة التهديدات الجوية"، تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، مارس 2026.

85. "الإمارات تطلب تفعيل الفصل السابع في مجلس الأمن لحماية الملاحة"، نيويورك تايمز، 10 أبريل 2026.

86. "الإمارات تغلق سفارتها في طهران وتستدعي دبلوماسييها"، رويترز، 15 أبريل 2026.

87. "أنور قرقاش في منتدى أنطاليا: لا عودة للعلاقات مع إيران دون ضمانات حقيقية"، ذا ناشيونال، 20 أبريل 2026.

88. "الإمارات تفعّل تنبيهات الهاتف المتحرك القائمة على الموقع لتهديدات محددة"، وكالة أنباء الإمارات (وام)، 2 مارس 2026.

89. "وزارة التربية والتعليم تمدد نظام التعلم عن بُعد في كافة أنحاء الدولة"، خليج تايمز، 15 مارس 2026.

90. "استئناف التعليم الحضوري في المدارس ودور الحضانة في 20 أبريل"، ذا ناشيونال، 18 أبريل 2026.

91. "الإمارات تغلق مجالها الجوي مؤقتاً للمرة الثانية منذ بدء النزاع"، رويترز، 17 أبريل 2026.

92. "شركة الإمارات العالمية للألمنيوم (EGA) تعلن حالة القوة القاهرة على بعض العقود وسط هجمات المسيرات"، بلومبيرغ، 5 أبريل 2026.

93. "موردو وقود السفن في الفجيرة يصدرون إشعارات بالقوة القاهرة"، إس أند بي جلوبال كومووديتي إنسايتس (S&P Global)، 7 أبريل 2026.

94. "الكويت تبلغ عن أضرار جسيمة بعد موجة من الهجمات الإيرانية"، رويترز، 1 مارس 2026.

95. "استهداف قاعدة علي السالم الجوية في الكويت بمسيرات"، ذا غارديان، 1 مارس 2026.

96. "هجمات إيرانية تطال معسكر بيورينغ الأمريكي في الكويت"، أسوشيتد برس، 1 مارس 2026.

97. "مقتل 6 جنود أمريكيين في هجوم على مركز لوجستي بالكويت"، واشنطن بوست، 2 مارس 2026.

98. "استشهاد فردين من أمن الحدود الكويتي في هجوم حدودي"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 1 مارس 2026.

99. "ارتفاع حصيلة القتلى في الكويت مع استمرار الضربات الإيرانية"، الجزيرة، 2 مارس 2026.

100. "حادث نيران صديقة: مقاتلة كويتية تسقط ثلاث طائرات أمريكية بالخطأ"، سي إن إن، 5 مارس 2026.

101. "هجمات بمسيرات تستهدف السفارة الأمريكية في مدينة الكويت"، وول ستريت جورنال، 2 مارس 2026.

102. "سلسلة هجمات تستهدف القواعد الأمريكية في الكويت"، نيويورك تايمز، 3 مارس 2026.

103. "المقاومة الإسلامية في العراق تعلن مسؤوليتها عن هجمات في الكويت"، فرانس 24، 10 مارس 2026.

104. "الكويت تدين الهجوم على قنصليتها في البصرة"، وزارة الخارجية الكويتية، 15 مارس 2026.

105. "الدفاع الكويتية: اعتراض مسيرتين انطلقتا من العراق"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 25 أبريل 2026.

106. "خروج ستة خطوط طاقة عن الخدمة في الكويت جراء الهجمات"، كويت تايمز، 12 مارس 2026.

107. "استهداف محطة لتوليد الطاقة وتحلية المياه بمسيرة معادية"، وزارة الكهرباء والماء، 13 مارس 2026.

108. "تبادل الاتهامات بين الكويت وطهران حول استهداف محطة التحلية"، رويترز، 14 مارس 2026.

109. "انقطاع التيار الكهربائي في أجزاء من الجهراء بعد الهجوم"، الراي، 13 مارس 2026.

110. "تقرير: أمن المياه في الكويت تحت التهديد الإيراني"، فاينانشال تايمز، 15 مارس 2026.

111. "ضربات إيرانية تطال مصفاة ميناء الأحمدي"، بلومبيرغ، 16 مارس 2026.

112. "حريق في مجمع القطاع النفطي بالشويخ جراء هجوم مسيرة"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 17 مارس 2026.

113. "مؤسسة البترول الكويتية تعلن القوة القاهرة بسبب حصار هرمز"، رويترز، 20 مارس 2026.

114. "الكويت تخفض إنتاجها النفطي إلى مستويات الاستهلاك المحلي"، أوبك نيو ميديا، 22 مارس 2026.

115. "الشيخ نواف الصباح: الإنتاج النفطي الحالي يغطي الحاجة المحلية فقط"، سي إن بي سي عربية، 25 مارس 2026.

116. "استهداف مبنى وزارة المالية والتحول للعمل عن بُعد"، القبس، 18 مارس 2026.

117. "أضرار بالغة في نظام رادار مطار الكويت الدولي"، الطيران المدني الكويتي، 20 مارس 2026.

118. "تفكيك خلية إرهابية تابعة لحزب الله في الكويت"، وزارة الداخلية، 25 مارس 2026.

119. "القبض على 16 شخصاً بتهمة الانتماء لخلية إرهابية"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 25 مارس 2026.

120. "تحقيقات الداخلية: الخلية سعت لإثارة الفوضى"، الجريدة، 26 مارس 2026.

121. "إحباط مخطط إرهابي يستهدف البنية التحتية في الكويت"، وزارة الداخلية، 10 مارس 2026.

122. "القبض على 24 شخصاً بتهمة تمويل الإرهاب"، كويت تايمز، 15 مارس 2026.

123. "استمرار الهجمات الإيرانية على الكويت رغم وقف إطلاق النار"، ذا ناشيونال، 8 أبريل 2026.

124. "خطاب سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح الموجه للمواطنين"، تلفزيون الكويت، 1 مارس 2026.

125. "الكويت تؤكد حقها الكامل في الدفاع عن النفس"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2 مارس 2026.

126. "بيان مشترك يدين الاعتداءات الإيرانية وتدخلات الفصائل المسلحة في المنطقة"، وزارة الخارجية الكويتية، 26 مارس 2026.

127. "نائب وزير الخارجية يدين العدوان الإيراني الممنهج ضد المدنيين"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 27 مارس 2026.

128. "الكويت تنتقد دور جامعة الدول العربية في مواجهة الأزمة الأمنية الإقليمية"، صحيفة القبس، 30 مارس 2026.

129. "وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تعلن تعليقاً مؤقتاً لصلوات التراويح والقيام"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 10 مارس 2026.

130. "وزارة التربية تعتمد التعلم عن بُعد لجميع المراحل الدراسية عقب عطلة العيد"، كويت تايمز، 20 مارس 2026.

131. "الكويت تطلق نظام الإنذار الوطني للطوارئ عبر الهواتف المحمولة"، وزارة الداخلية الكويتية، 22 مارس 2026.

132. "أضرار جسيمة في مرافق مطار الكويت الدولي إثر هجمات إيرانية"، الطيران المدني الكويتي، 25 مارس 2026.

133. "تعليق كافة الرحلات التجارية في مطار الكويت حتى إشعار آخر"، رويترز، 25 مارس 2026.

134. "الكويت تعيد فتح مجالها الجوي للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 23 أبريل 2026.

135. "البحرين تبلغ عن هجمات صاروخية إيرانية متتالية"، رويترز، 1 مارس 2026.

136. "إخلاء منطقة الجفير بالمنامة بعد استهداف مقر الأسطول الخامس"، أسوشيتد برس، 1 مارس 2026.

137. "هجوم بمسيرة يستهدف منطقة المعامير الصناعية"، وكالة أنباء البحرين (بنا)، 5 مارس 2026.

138. "تضرر محطة تحلية مياه رئيسية في البحرين جراء هجوم جوي"، ذا ناشيونال، 7 مارس 2026.

139. "شركة بابكو تعلن القوة القاهرة بعد إصابة 30 في هجوم على المصفاة"، بلومبيرغ، 8 مارس 2026.

140. "مقتل شابة بحرينية في هجوم على ضاحية السيف بالمنامة"، جلف نيوز، 10 مارس 2026.

141. "القبض على أربعة بحرينيين بتهمة التجسس لصالح إيران"، وزارة الداخلية البحرينية، 12 مارس 2026.

142. "شركة ألبا تؤكد وقوع أضرار طفيفة وإصابتين في هجوم جوي"، وكالة أنباء البحرين (بنا)، 29 مارس 2026.

143. "اندلاع حريق في مقر شركة جيبك إثر هجوم مسيرة إيرانية"، رويترز، 5 أبريل 2026.

144. "المركز الوطني للاتصال يؤكد وقوع هجمات خارجية على مواقع محلية"، وكالة أنباء البحرين (بنا)، 28 فبراير 2026.

145. "وزارة الداخلية تدعو الجمهور للهدوء والالتزام بتعليمات السلامة"، صحيفة الأيام، 28 فبراير 2026.

146. "قوة دفاع البحرين تنشر إحصائيات يومية لعمليات الاعتراض الجوي"، الموقع الرسمي لقوة الدفاع، مارس 2026.

147. "البحرين والإمارات تنضمان لتحالف حماية الملاحة في هرمز"، بي بي سي نيوز، 15 مارس 2026.

148. "البحرين تتولى رئاسة مجلس الأمن الدولي لشهر أبريل"، أخبار الأمم المتحدة، 1 أبريل 2026.

149. "فيتو روسي صيني يحبط مشروع قرار بحريني بشأن مضيق هرمز"، نيويورك تايمز، 7 أبريل 2026.

150. "البحرين تغلق مجالها الجوي أمام حركة الملاحة الجوية"، رويترز، 28 فبراير 2026.

151. "الخارجية البحرينية تحث مواطنيها في إيران على المغادرة فوراً"، وكالة أنباء البحرين (بنا)، 1 مارس 2026.

152. "تفعيل بروتوكولات الطوارئ وفتح 13 مركزاً للإيواء في البحرين"، وزارة الداخلية، 2 مارس 2026.

153. "تجهيز 30 موقعاً إضافياً للإيواء في مختلف محافظات المملكة"، صحيفة البلاد، 5 مارس 2026.

154. "الداخلية تحذر من نشر الشائعات والمعلومات المضللة"، وكالة أنباء البحرين (بنا)، 3 مارس 2026.

155. "وزارة التربية: عودة تدريجية للدراسة الحضورية في أبريل"، الوطن البحرينية، 20 مارس 2026.

156. "جهاز الخدمة المدنية يعلن العودة للعمل الحضوري في 26 أبريل"، وكالة أنباء البحرين (بنا)، 20 أبريل 2026.

157. "عُمان تقود محادثات سرية بين واشنطن وطهران في جنيف"، وول ستريت جورنال، 20 فبراير 2026.

158. "هجوم بمسيرة يستهدف ميناء الدقم العُماني"، رويترز، 3 مارس 2026.

159. "اعتراض طائرات مسيرة في ظفار وسقوط أخرى قرب صلالة"، وكالة الأنباء العُمانية، 3 مارس 2026.

160. "اشتعال النيران في صهاريج وقود بميناء صلالة إثر هجوم مسيرة"، بلومبيرغ، 10 مارس 2026.

161. "مقتل شخصين في هجوم بمسيرة على المنطقة الصناعية بصحار"، وكالة الأنباء العُمانية، 13 مارس 2026.

162. "تحليل إحصائي للهجمات الإيرانية على عُمان"، تقرير مركز "هورايزون بريف"، 8 أبريل 2026.

163. "سلطنة عُمان تدعو لوقف فوري للأعمال العدائية"، وزارة الخارجية العُمانية، 28 فبراير 2026.

164. "الخارجية العُمانية تصف الهجمات على أراضيها بالغادرة"، صحيفة عُمان، 29 مارس 2026.

165. "وزير الخارجية العُماني: هذه ليست حرب أمريكا"، ذا غارديان، 1 أبريل 2026.

166. "مسقط تنتقد السياسة الخارجية الأمريكية وسط تصاعد النزاع"، نيويورك تايمز، 5 أبريل 2026.

167. "جلالة السلطان يبحث مع الرئيس الإيراني تداعيات استهداف السلطنة"، وكالة الأنباء العُمانية، 11 مارس 2026.

168. "أمير قطر في مسقط لبحث تأمين الملاحة في مضيق هرمز"، الجزيرة، 16 أبريل 2026.

169. "التعليم عن بُعد في عُمان بسبب منخفض جوي"، وزارة التربية والتعليم، 24 مارس 2026.

170. "مطار مسقط يسجل أعداداً قياسية للمسافرين العابرين"، الطيران العُماني، 15 أبريل 2026.

171. "شركة OQ العُمانية تعلن القوة القاهرة لعملاء في بنغلاديش"، إس أند بي جلوبال، 10 أبريل 2026.

172. تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، "الاستجابات الخليجية للحرب الإيرانية"، مايو 2026.

173. "الحقبة الجديدة لعدم الاستقرار في الخليج"، فاينانشال تايمز، 12 مايو 2026.

174. "أثر النزاعات الإقليمية على الاقتصادات الوطنية لدول مجلس التعاون"، تقرير صندوق النقد الدولي، مايو 2026.

نبذة عن المؤلفين

الدكتورة سينيم جنكيز

الدكتورة سينم جنكيز باحثة في مركز دراسات الخليج بجامعة قطر في الدوحة، وزميلة غير مقيمة في منتدى الخليج الدولي في واشنطن العاصمة، وعضوة في مبادرة WOMENP التابعة للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR). حصلت على درجة الدكتوراه في دراسات المناطق من خلال أطروحة تناولت عملية صنع السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي. تُعدّ جنكيز مؤلفة كتاب " العلاقات التركية-السعودية: التعاون والتنافس في الشرق الأوسط "، الصادر عن دار جيرلاخ عام 2020، كما شاركت في تحرير كتاب " صناعة الكويت المعاصرة: الهوية والسياسة واستراتيجية البقاء "،الصادر عن دار روتليدج للنشر عام 2024. وتكتب جنكيز عمودًا أسبوعيًا في صحيفة عرب نيوز، وهي أكبر صحيفة يومية ناطقة باللغة الإنجليزية في المملكة العربية السعودية، وذلك منذ عام 2016.

الدكتورة نسيبة هجرت بطال أوغلو

الدكتورة نسيبة هجرت بطّالوغلو باحثة في مركز دراسات الخليج بجامعة قطر في الدوحة. حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة، كما نالت درجة الماجستير في دراسات الخليج من جامعة قطر، حيث تناولت رسالتها موضوع القوة الناعمة لكل من تركيا وإيران في دول مجلس التعاون الخليجي. تتركز اهتماماتها البحثية على العلاقات الدولية للأنظمة الملكية الخليجية، والعلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى العلاقة الهوية بالسياسة الخارجية في منطقة الخليج. كما شاركت بطّالوغلو في تحرير كتاب "الإمارات العربية المتحدة المعاصرة: من دولة ساعية للبقاء إلى قوة فاعلة"، الصادر عن دار سبرينجر عام 2026.

الأستاذة فرح القواسمي

الأستاذة فرح القواسمي باحثة في مركز دراسات الخليج بجامعة قطر في الدوحة. حصلت على درجة البكالوريوس من جامعة جورجتاون في الدوحة، تخصص السياسة الدولية. كما حصلت على درجة الماجستير من جامعة سواس البريطانية حيث تناولت رسالتها موضوع العولمة المؤسسية والتنمية. تتركز اهتماماتها البحثية في مجالات الأمن المائي والغذائي، والشؤون الدولية، والسياسة الخارجية لدول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما شاركت القواسمي في تحرير كتابين حول منطقة الخليج، هما ": قطر المعاصرة: دراسة الدولة والمجتمع" الصادر عن دار سبرينجر عام 2021، و " عُمان المعاصرة: السلطان والشعب وإرث السلام " الصادر عن دار جيرلاخ عام 2024.